



**الجمهوريّة الجزائريّة
الديمقراطيّة الشعبيّة**

الجريدة الرسمية

**اتفاقيات دولية ، قوانين ، ومراسيم
قرارات وأراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات**

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	بلدان خارج دول المغرب العربي	الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا	الاشتراك سنويّ
WWW.JORADP.DZ			النسخة الأصلية
الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية			النسخة الأصلية وترجمتها
7 و 9 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف 18.15.65 الى 17 ح.ج.ب 3200-50 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة 68 KG 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشترين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفيّة 12 060.320.0600.12	سنة 2675,00 دج 5350,00 دج زيادة عليها نفقات الإرسال	سنة 1070,00 دج 2140,00 دج	

ثمن النسخة الأصلية 13,50 دج

ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 دج

ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التساعرة.

وتسلم الفهرس مجاناً للمشترين.

المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.

ثمن النشر على أساس 60,00 دج للسطر.

وزارة التجارة

قرار مؤرخ في 23 صفر عام 1425 الموافق 14 أبريل سنة 2004، يحدد التعريفات التي يطبقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسک السجلات التجارية والإعلانات القانونية.

إن وزير التجارة،

- بمقتضى القانون رقم 90-22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-215 المؤرخ في 7 ربیع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 14 شعبان عام 1412 الموافق 18 فبراير سنة 1992 والمتضمن القانون الأساسي للمركز الوطني للسجل التجاري وتنظيمه، المعدل والمتمم، لاسيما المادتان 2 و 25 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92-70 المؤرخ في 14 شعبان عام 1412 الموافق 18 فبراير سنة 1992 والمتعلق بالنشرة الرسمية للإعلانات القانونية، لا سيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-39 المؤرخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 يناير سنة 1997 والمتعلق بمدونة النشاطات الاقتصادية الخاصة للتسجيل في السجل التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 9 رمضان عام 1417 الموافق 18 يناير سنة 1997 والمتعلق بشروط التسجيل في السجل التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-90 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1417 الموافق 17 مارس سنة 1997 الذي يضع المركز الوطني للسجل التجاري تحت وصاية وزير التجارة،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1418 الموافق 30 مارس سنة 1998 والمتضمن مراجعة التعريفات التي يطبّقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسک السجلات التجارية والإعلانات القانونية،

وزارة الدفاع الوطني

مقرر مؤرخ في 27 صفر عام 1425 الموافق 17 أبريل سنة 2004، يتضمن المصادقة على رتب وشارات أئوان الحماية المدنية.

إن رئيس اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة للمصادقة على البذل وخصائصها بالنسبة للأفراد غير العسكريين للجيش الوطني الشعبي والملزمين بارتداء البذلة،

- بمقتضى المرسوم رقم 81-248 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1401 الموافق 19 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن حماية البذل العسكرية للجيش الوطني الشعبي والحفاظ على خصائصها المميزة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81-275 المؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1401 الموافق 17 أكتوبر سنة 1981 والمتضمن إنشاء لجنة وزارة مشتركة دائمة للمصادقة على البذل وخصائصها بالنسبة للأفراد غير العسكريين للجيش الوطني الشعبي والملزمين بارتداء البذلة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-274 المؤرخ في 29 محرم عام 1412 الموافق 10 غشت سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بأئوان الحماية المدنية، المعدل والمتمم،

يقرّ ما يأتي :

المادة الأولى : يصادق على رتب وشارات أئوان الحماية المدنية ذات المواصفات والخصائص التقنية المحددة في الملحق المرفق بآصل هذا المقرر.

المادة 2 : تنجز الرتب والشارات المذكورة في المادة الأولى أعلاه من نموذجين :

- نموذج معدني، يوضع مع بذلتني الخروج والعمل الشتويتين،

- نموذج مطرز، يوضع مع بذلتني الخروج والعمل الصيفيتين.

المادة 3 : ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 صفر عام 1425 الموافق 17 أبريل سنة 2004.

العميد حاجي زرهوني

ج) بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنوبيين :

- تسليم أية شهادة أو التصديق على نسخ من مستخرجات السجل التجاري أو البحث عن السوابق : 480 دج ،
- تسليم نسخ أو وثائق يتضمنها ملف التسجيل في السجل التجاري : 240 دج عن كل ورقة.

المادة 3 : يقبض المركز الوطني للسجل التجاري عند القيد الرئيسي للشركات، حقا متغيرا على رأس مال الشركة، يحدد كما يأتي :

- 160 دج بالنسبة إلى رأس المال يتراوح بين 30.000 دج و 100.000 دج محسوبة،
- 560 دج بالنسبة إلى رأس المال يتراوح بين 100.001 دج و 300.000 دج محسوبة،
- 800 دج بالنسبة إلى رأس المال يفوق 300.000 دج .

كما يقبض المركز الوطني للسجل التجاري، عند كل تسجيل تعديلي ناتج عن زيادة في رأس المال أية شركة، حقا متغيرا، يحدد كما يأتي :

- 160 دج عن زيادة في رأس المال يتراوح بين 10.000 دج و 50.000 دج ،
- 560 دج عن زيادة في رأس المال يتراوح بين 50.001 دج و 100.000 دج ،
- 800 دج عن زيادة في رأس المال يفوق 100.000 دج .

المادة 4 : تحدد التعريفات المتعلقة بنشر الإعلانات القانونية في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، كما يأتي :

- أ) عن كل تسجيل يتعلق بالقيود في السجل التجاري والتعديلات والشطوب : 480 دج ،
- ب) عن كل إعلان قانوني يتعلق بالشركات وبالمعاملات الخاصة بال محلات التجارية 48 دج عن كل سطر.

وتضاعف التعريفات المحددة أعلاه عندما يتم النشر في أصل النشرة الرسمية للإعلانات القانونية وترجمتها.

المادة 5 : تحدد التعريفات التي تتصل بالخدمات التي يقدمها المركز الوطني للسجل التجاري للأشخاص الطبيعيين أو المعنوبيين، غير تلك المنصوص عليها في هذا القرار، بمقرر من المدير العام بعد استشارة مجلس إدارة المؤسسة.

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تحدد التعريفات التي يطبّقها المركز الوطني للسجل التجاري بعنوان مسك السجلات التجارية (السجلات المحلية والسجل المركزي) والإعلانات القانونية كما هو مبين في المواد الآتية.

وتشمل هذه التعريفات كل المصاريف التي ينفقها المركز الوطني للسجل التجاري بما فيها المصاريف المتعلقة بتزويد الخاضعين لهذه التعريفات بالاستثمارات و/أو المطبوعات.

المادة 2 : تحدد التعريفات المذكورة في المادة الأولى أعلاه، فيما يخص مسک السجلات التجارية، كما يأتي :

أ) بالنسبة للأشخاص الطبيعيين التجار :

- القيد الرئيسي أو الثاني :
- أ) بالنسبة للتاجر المتنقل ومقدمي الخدمات المتنقلين : 1120 دج ،
- ب) بالنسبة للتاجر بالتجزئة (باستثناء تجارة المساحات الكبرى) : 1920 دج ،
- ج) بالنسبة لمقدمي الخدمات (غير المتنقلين) : 2560 دج ،
- د) بالنسبة للمساحات الكبرى أو التجار بالجملة أو المنتجين أو المحولين : 3360 دج .

لا تشمل هذه التعريفات مصاريف النشر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ولا تكون صالحة إلا على رمز تصنيفي واحد وارد في مدونة النشاطات الاقتصادية. ويزداد على هذه التعريفات مائتا دينار (200 دج) عن كل رمز تصنيفي إضافي مسجل في نفس السجل التجاري.

- تسجيل تعديلي للسجل التجاري : 1200 دج ،
- شطب القيد في السجل التجاري : 240 دج .

ب) بالنسبة للأشخاص المعنوبيين التجار :

- القيد الرئيسي أو الثاني : 7200 دج ،
- التسجيل التعديلي : 1600 دج ،
- الشطب : 480 دج ،
- إيداع القوانين الأساسية أو العقود : 800 دج ،
- الحل : 640 دج .

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 215-03 المؤرخ في 7 ربيع الأول عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمن تعين أعضاء الحكومة، المعديل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89-224 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 5 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتسبين إلى الأسلال المشتركة للمؤسسات والإدارات العمومية، المعديل والمتتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-12 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1410 الموافق أول يناير سنة 1990 الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة، المعديل والمتتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-149 المؤرخ في 25 ربیع الأول عام 1421 الموافق 28 يونيو سنة 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الفلاحة،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 89-224 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 5 ديسمبر سنة 1989، المعديل والمتتمم والمذكور أعلاه، يحدد هذا القرار عدد المناصب العليا لدى الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

المادة 2 : يحدد عدد المناصب العليا في الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية كما يأتي :

المادة 6 : تلغى أحكام القرار المؤرخ في 2 ذي الحجّة عام 1418 الموافق 30 مارس سنة 1998 والمذكور أعلاه.

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 23 صفر عام 1425 الموافق 14 أبريل سنة 2004.

نور الدين بوكروح

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 رمضان عام 1424 الموافق 23 نوفمبر سنة 2003، يحدد عدد المناصب العليا في الإدارة المركزية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

إن رئيس الحكومة،

وزير الفلاحة والتنمية الريفية،

وزير المالية،

- بمقتضى المرسوم رقم 85-59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 03-208 المؤرخ في 3 ربیع الأول عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمن تعين رئيس الحكومة،

الشعبة	تسمية المنصب العالي	عدد المناصب
الإدارة العامة	- رئيس مشروع - مساعد في الديوان - مكلف بالاستقبال والتوجيه - مكلف بالدراسات	13 03 02 03
المجموع		21

المادة 3 : يؤدي التعين في المنصب العالي إلى تحويل المنصب المالي الخاص بالرتبة التي كان يشغلها سابقاً العون المقترن لشغل المنصب العالي، بموجب مقرر يتخذه الأمر بالصرف.
يعد إدماج العون بعد إنهاء مهامه من المنصب العالي بقوة القانون وبنفس الأشكال في رتبته الأصلية.